الأمم المتحدة

A/75/609

الجمعية العامة

Distr.: General
25 November 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البندان 44 و 141 من جدول الأعمال

مسألة قبرص

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

رسالة مؤرخة 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين 44 و 141 من جدول الأعمال.

(*توقيع*) فريدون هـ. **سينيرلي أوغلو**

الممثل الدائم

021220 011220 20-15970 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على البيانات التي أدلى بها ممثلو القبارصة اليونانيين خلال الجلسة السابعة للجنة الخامسة للجمعية العامة، المعقودة في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، في إطار البند 141 من جدول الأعمال: "الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021: البعثات السياسية الخاصة، والمساعي الحميدة، والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن"، وكذلك في الجلسة غير الرسمية بشأن المسألة نفسها، المعقودة في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، لوضع الأمور في نصابها الصحيح بشأن بعض المسائل التي أثيرت فيهما والمتعلقة ببعثة المساعي الحميدة في قبرص التي تقومون بها.

وفي البداية، أود أن أشدد على أن القبارصة الأتراك لا يزالون محرومين من التمثيل ومن المشاركة التي يستحقونها في المحافل الدولية، بما فيها أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، مما يؤدي فعليا إلى حرمان القبارصة الأتراك، باعتبارهم شركاء في ملكية الجزيرة بالتساوي، من إمكانية إسماع أصواتهم، وإلى السماح لممثلي القبارصة اليونانيين بتزييف الحقائق التاريخية والقانونية المتعلقة بقبرص بشكل صارخ في غيابهم.

ونحن ندرك الطابع التقني لعمل اللجنة الخامسة. ومع ذلك، فإن التخطيط للعمل المقبل لمكتب بعثة المساعي الحميدة في قبرص على افتراض خاطئ تماما بأن الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين في قبرص ستستمر "على النحو المعتاد" ليس مضلِّلا من الناحية الوقائعية فحسب، بل إنه يعرض للخطر أيضا اضطلاع المكتب المذكور بواجباته بفعالية. ومن ثم سيكون مصير المفاوضات مرة أخرى الفشل.

وعلى هذا النحو، فإن عدم الاعتراف في وثيقة الميزانية المقترحة المذكورة بحقيقة حدوث تغيير في القيادة في شمال قبرص في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020، فضلا عن تصوير عملية سياسية جديدة محتملة بأنها "استئناف للمفاوضات الشاملة" أمر غير مقبول ولا يتماشى مع الحقائق على أرض الواقع. وبينما تقترح الأمم المتحدة ميزانية مكتب المستشار الخاص وتخطط لتمويل أنشطته من الموارد المقترحة، فإنها يجب ألا تغفل حقيقة أنه عقب الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر، حدث تغيير في قيادة القبارصة الأتراك، وأن الولاية الجديدة التي منحها الشعب القبرصي التركي سيكون لها بالتأكيد أثر على المعايير المستقبلية لعملية التسوية عن طريق المفاوضات في قبرص. ويجب أن يكون من الواضح أن الولاية الجديدة التي منحها الشعب القبرصي التركي هي النتيجة المباشرة للعزم الذي لا يتزعزع من الجانب القبرصي اليوناني على عدم تقاسم السلطة والازدهار مع الجانب القبرصي التركي داخل اتحاد فيدرالي، مما أدى إلى رفض الشعب القبرصي اليوناني رفضا قاطعا لخطة التسوية الشاملة لقبرص في الاستفتاءين المنفصلين والمتزامنين اللذين أجريا على جانبي الجزيرة في عام 2004، فضلا عن انهيار مؤتمر قبرص في عام 2017. وبعد الفشل تلو الفشل في المفاوضات التي استمرت أكثر من 50 عاما، آن الأوان لكي تدعو الأمم المتحدة إلى عقد اجتماع تحضره الأطراف الخمسة لمناقشة السبيل إلى المضي قدما لإخراج شعبي الجزيرة والمنطقة من هذه الحلقة المفرغة والخطرة.

وفي ضوء أكثر من خمسين عاما من المفاوضات الفاشلة التي أجريت بشأن إطار محدد للتسوية، لا شك في أن الإصرار على نفس القيود لا يمكن إلا أن يخدم إدامة وتعزيز عدم تسوية مشكلة قبرص، وبالتالي الوضع الراهن في الجزيرة، الذي تعتبره جميع الأطراف المعنية غير مقبول وغير قابل للاستمرار. وفي هذا السياق، يجب ألا يغيب عن الأذهان أن مجلس الأمن يؤكد في القرار 367 (1975) أن هدف عملية

بعثة المساعي الحميدة الجديدة في قبرص هو أن "يتوصل الجانبان بحرية إلى حل يوفر تسوية سياسية". وغني عن القول إن أي محاولة لفرض إطار تسوية على الجانبين في قبرص ليس لها أساس قانوني ولا أخلاقي، ومن الواضح أنها تضر بالجهود التي تبذلونها من أجل التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات في قبرص. وكما أكدتم عن حق في آخر تقرير عن بعثة مساعيكم الحميدة في قبرص (S/2020/685)، "هذه المرة يجب أن تكون مختلفة".

"هذه المرة لا يمكن أن تكون مختلفة" إلا إذا سمحنا للتجارب والإخفاقات السابقة في المفاوضات بتوجيهنا لتحقيق نجاحات في المستقبل. ولذلك، فإن ما نتوقعه من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره هو احترام الإرادة الحرة للشعبين في قبرص وحقهما الأصيل وغير القابل للتصرف في أن يناقشا ويصوغا بحرية أي نوع من المستقبل الذي يتصورانه لأنفسهما في الجزيرة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين 44 و 141 من جدول الأعمال.

(*توقيع*) محمد **دانا**

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص